سمو نائب الأمير في لقطة تذكارية مع رئيسي واعضاء السلطتين

رئيس المجلس دعا في كلمته إلى ترتيب الأولويات لتحقيق الإنجازات التي تتطلبها مصلحة البلاد

السعدون: العمل النيابي على أساس تقديرات محسوبة بغير إفراط ولا تفريط

إرساء قواعد البناء على ركيزة من الشرعية الدستورية والديمقراطية وشورى الحكم بدعم القيادة السياسية

جانب من جلسة الافتتاح

كلمة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون

نستهل الدور في غمرة من التفاؤل أمناء لقسمنا في أداء الوظيفة وأوفياء لبلد يستحق منا العطاء

لنواجه الصعاب ونسد الثغرات بخطى ثابتة بعون من الله وتعاون وثيق مع السلطة التنفيذية

التنسيق مع الجانب الحكومي باختيار مجموعة من الحزم التشريعية لمختلف الأولويات المرحلية

تعبيد الطريق الوعر بالتقارب والتعاون للتغلب على الصعوبات التي تستنزف وقت المجلس الثمين

تضافر الجهود فريضة وطنية على الأعضاء في كنف المؤسسة الدستورية التي تضمهم بين أحضانها

لا محيص من الاهتمام بأمانة العهد والإيمان بالواجب وبذل الجهد وإعداد العدة للوصول إلى بر الأمان

مهما تباينت الآراء فإن مصلحة الوطن تسمو على ما عداها وأن سلامته واستقراره وأمنه فوق كل اعتبار

ضرورة اتخاذ العراق إجراءات عاجلة لمعالجة تداعيات الحكم الصادر بشأن الملاحة في "خور عبدالله"

سمو ممثل الأمير ولي العهد حفظه الله ورعاه، أخواتي وأخواني الكرام..

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

أحييكم بتحية الإسلام، تحية عطرة، تحية نسأل فيها المولى العلي القدير أن يمن بالشفاء العاجل على حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله ورعاه وأن يلبسه ثوب الصحة والعافية وأن يديمه ذخرا للبلاد.

كما أسأله – جل شأنه – أن يمتع سمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح بموفور الصحة وتمام العافية وأن يحفظه ويرعاه.

سمو ممثل الأمير ولي العهد..أخواتي وإخواني الكرام..

بالأمس القريب اختتمنا دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر، والذي استمر حتى اليوم الثاني من شهر أغسطس الماضي، والذي شهد توافقا بين أعضاء السلطتين في إقرار قوانين تنوعت في موضوعاتها وأهميتها.

وها هنا اليوم نستهل أعمالنا في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر بتشريف سموكم الكريم، ودعمكم البين لمسيرة الحياة الدستورية في البلاد وإرساء قواعد البناء على ركيزة من الشرعية الدستورية والديمقراطية وشورى الحكم.

ونستهل هذا الدور أيضا في غمرة من التفاؤل، وأن نكون أمناء لقسمنا في أداء حق الوظيفة النيابية، وأوفياء لبلد يستحق منا بذل العطاء، وأنه مهما شق العناء فهو على الجميع هين، الكل يبذل الجهد عن طيب خاطر ورضا نفس، لنواجه الصعاب ونسد الثغرات بخطى ثابتة، بعون من الله، وتعاون وثيق مع السلطة التنفيذية.

سمو ممثل الأمير ولي العهد..أخواتي وإخواني الكرام..نحن ندرك أننا نواجه دور انعقاد حافل بأعباء جسام، نأمل أن نشهد خلاله عطاء متدفقا من الإنجازات التي تتطلبها مصلحة البلاد، مما يقتضي عناية منهجية لتحقيق تناسق متوازن في العمل النيابي على أساس تقديرات محسوبة بغير افراط ولا تفريط، وهو ما لمسناه وشاهدناه من الأخوة في اللجنة التنسيقية ومن ترتيب للأولويات، وقيامهم بجهود مشكورة من خلال عمل اللجنة في تقارب وجهات النظر النيابية، والتنسيق مع الجانب الحكومي، وذلك باختيار مجموعة من الحزم التشريعية لمختلف الأولويات المرحلية منها على سبيل المثال أولويات معيشية وسياسية وتنموية.

إن تعبيد الطريق الوعر للتغلب على الصعوبات التي تستنزف الثمين من وقت المجلس على حساب الموضوعات الجمة المطروحة عليه، إنما هو رهين بالتقارب والتعاون والحوار الهادف وهو جوهر الديمقراطية، كنظام حكم صالح راسخ الدعائم تمليه العدالة الاجتماعية الطبيعية، وفريضة وطنية قوامها تضافر جهود جميع الأعضاء في كنف المؤسسة الدستورية التي تضمهم بين أحضانها، والاستعداد لتحمل المسؤولية والوفاء بأمانة العهد، والإيمان بالواجب مهما شق العناء، والإحساس في خلجات أبنائه بتطلعات مشروعة، وأنه لا محيص إلا بالاهتمام بها وبذل الجهد وإعداد العدة لإنجازها والوصول بها إلى بر الأمان، متيقنين أنه مهما تباينت الآراء فإن مصلحة الوطن تسمو على ما عداها، وأن كلا منا أيا كان موقعه سيمضي في مسيرة العمل الوطني، قائماً في مسؤولياته، مجتهداً في عمله، واضعاً مصلحة الوطن وسلامته واستقراره وأمنه فوق كل اعتبار.

سمو ممثل الأمير ولي العهد..أخواتي وإخواني الكرام..إن ما أثير حول اتفاقية خور عبد الله يدعونا إلى استحضار ما تفضلتم به سموكم في قمة الرياض بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة الآسيان من دعوة لجمهورية العراق التي جاء فيها: "انطلاقا من حرص دولة الكويت على حسن الجوار، نؤكد ضرورة اتخاذ حكومة العراق إجراءات حاسمة عاجلة لمعالجة تداعيات الحكم الصادر بشأن الملاحة في (خور عبدالله)".

ونشير كذلك إلى ما أعلنه سمو رئيس مجلس الوزراء أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من مواقف مبدئية لدولة الكويت باحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، إضافة إلى ما صدر عن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بما تضمنه من أهمية سيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها، واحترام الاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 833 بشأن ترسيم الحدود الكويتية العراقية، وكذلك الجهد المبذول من لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة والتعاون المتواصل مع إخوانهم في وزارة الخارجية، في العمل على تحقيق مصالح الوطن دون كلل.

سمو ممثل الأمير ولي العهد.. أخواتي وإخواني الكرام..لقد تابعنا بكل أسى ونتابع يوميا ما تقوم به العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة من جرائم وحشية وقصف همجي وتطهير عرقي أدى حتى الآن إلى استشهاد الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ وإلى إصابات بلغت عشرات الألوف من أهلنا في قطاع غزة، هذا الاعتداء الوحشي لا تقف مخالفته عند الأعراف والشرائع، بل إن ما يقوم به الكيان الصهيوني من عدوان على غزة، وما نشاهده اليوم من دعوات صريحة من قبل الكيان الصهيوني الغاصب الذي يدفع وبشكل صريح وعلني بتهجير أهالي غزة من بيوتهم وترحيلهم خارج أراضيهم، وقصف دور العبادة والمستشفيات ومساكن المواطنين وأماكن الايواء، لا يمكن وصفه إلا بجرائم الإبادة الجماعية، وهو ما يجب إدانته والتصدي له والدعوة إلى وقفه ورفض القبول بتصرفات ومواقف من لا يكترث لدماء الأبرياء ولا لدعوات السلم والسلام وإدانة العدوان الصهيوني.

ختاما، نبتهل إلى الله سبحانه وتعالى قانتين متضرعين أن يهيئ لنا من أمرنا رشدا، ومن أعمالنا أطيبها، وأن يهدينا صواب الطريق.

كما نضرع إليه – سبحانه – أن يحفظ بلادنا من كل سوء ومكروه وأن يسبغ عليها نعمة الأمن والأمان والتقدم والازدهار في ظل حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله ورعاهما.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته".

من جانبه أكد سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء أن الكويت عازمة على متابعة مسيرتها التنموية والعمل على تحقيق الاستدامة المالية العامة للدولة وإعادة رسم دورها في النشاط الاقتصادي وهيكلة قطاعاته وتنويع موارده بالتحول من الاقتصاد الريعي غير المستدام إلى الاقتصاد الإنتاجي والخدمي والمعرفي.

خور عبدالله.

وفيما يلي نص كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء: "بسم الله الرحمن الرحيم..يقول الحق سبحانه وتعالى..(وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا).

الأخ رئيس مجلس الأمة الموقر، الأخت والأخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،يطيب لي ونحن نلتقي اليوم لافتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر لمجلسكم الموقر، أن نحمد الله على وافر النعم وسابغ العطايا، آملين في توفيقه، راجين سبيل هدايته ورشاده، وأن أتقدم للشعب الكويتي الكريم بخالص التحية وأصدق المشاعر، وأتوجه إليكم باسمي وباسم إخواني أعضاء الحكومة بأطيب التمنيات، سائلا المولى تعالى أن يسدد خطانا ويوحد كلمتنا، ويعيننا على تحمل الأمانة والمسؤولية الوطنية، وكلنا مسؤول وشريك في حملها، وصولا بالكويت إلى آفاق النهضة والرفعة، باعتبار مصلحة الكويت هي رائدنا جميعا، والميزان الفيصل في القول والعمل.

الأخ الرئيس،،،إن أعباء المسؤولية في هذه المرحلة التي تسودها المبادرة إلى تحقيق الإنجازات التي تخدم الوطن والمواطنين، تتطلب استمرار التعاون البناء بين المجلس والحكومة على أساس من الثقة والتفاهم، في إطار دولة القانون والمؤسسات، والتمسك بأحكام الدستور وما نصت عليه المادة (50) من الفصل بين السلطات مع تعاونها، والضوابط التي رسمتها اللائحة الداخلية، وما قررته المحكمة الدستورية من أسس وقواعد لتشكل الأساس المتين والمنهج السليم الذي يحكم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وجدير بالثناء والتقدير روح وأجواء التعاون الذي أبداه مجلسكم الموقر مع الحكومة في مستهل دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الحالي، الذي أثمرت نتائجه عن إقرار أربعة قوانين أخذت طريقها نحو التنفيذ بما يعين الدولة على أداء التزاماتها تجاه مواطنيها، والارتقاء إلى آمالهم وطموحاتهم، ليضع التنمية الشاملة على مسارها الصحيح، بما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين في الحاضر والمستقبل.

الأخ الرئيس،،،إن الكويت عازمة بعون الله وتوفيقه، على متابعة مسيرتها التنموية، والعمل على تحقيق الاستدامة المالية العامة للدولة، وإعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وهيكلة قطاعاته وتنويع موارده، وذلك بالتحول من الاقتصاد الريعي غير المستدام إلى الاقتصاد الإنتاجي والخدمي والمعرفي، وذلك من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال التجارية، ورفع كفاءة البنية التحتية لدعم أهداف التنمية الاقتصادية بما يتسق ورؤية دولة الكويت 2035.

وقد توج ذلك في زيارة سمو ولي العهد حفظه الله ورعاه إلى جمهورية الصين الشعبية الصديقة في الشهر الماضي، بدعوة من فخامة الرئيس الصيني، والتي استهدفت تعزيز العلاقات الثنائية، وفتح آفاق جديدة في مجالات التعاون الوثيق بين البلدين، والتي شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية بشأن التعاون ضمن مجالات المنظومة الخضراء منخفضة الكربون لإعادة تدوير النفايات ،البنية التحتية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، منظومة الطاقة الكهربائية وتطوير الطاقة المتجددة، مشروع ميناء مبارك الكبير، المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية، والتطوير الإسكاني، وإصدار بيان مشترك بشأن الخطة الخمسية للتعاون الثنائي بين البلدين خلال الفترة 2028 – 2024، وذلك ضمن برنامج زمني محدد ومؤشرات لقياس تنفيذ كل ما يتفق عليه.

الأخ الرئيس،،،لا شك أن اهتمامات الحكومة كثيرة وقضاياها متعددة، أدرجت بعضها في برنامج عملها، الذي تناول أهم المحاور التي تجسد آفاق الدولة وتطلعاتها التنموية، وتهم المواطنين وتلمس حاجاتهم من قضايا تعليمية وصحية وسكنية وترفيهية، حرصا على تأمين العيش الكريم وتحقيق الاستقرار للأسرة الكويتية، وذلك ضمن أهداف المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت.

وسعيا لبناء اقتصاد انتاجي وخدمي مزدهر، جاء برنامج عمل الحكومة بموجب المادة (98) من الدستور، بجملة مشاريع واضحة المعالم، تستهدف معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، يركز على تنويع مصادر الدخل، وتنفيذ المشاريع التي تصب في مصالح الوطن.

وفي سبيل ذلك باشرت الحكومة في تشكيل اللجنة التنسيقية لتعزيز الإيرادات غير النفطية، لرسم خارطة طريق المشاريع الاستثمارية والتجارية والصناعية والخدمية، وذلك بما يساهم في تعزيز وتطوير إيرادات الدولة غير النفطية وسبل الانتفاع بها بما يضمن تحقيق ما تصبو إليه الدولة.

وسعيا لتطوير الأراضي واستغلالها الاستغلال الأمثل، فإن الحكومة تعكف على دراسة سبل حوكمة الأراضي الصناعية والحرفية والخدمية، ووضع الرؤى والتصورات

كبار الشيوخ والمسؤولين يتابعون الجلسة

كبار القادة والضباط في الجهات العسكرية

الحضور الإعلامي